

الاستحالة فيل بعد انشاءه اتمه وليس هذه الامكان حيزه ما ذهب اليه المحققون من اصل
الشريعة ولا جديا يراه المحققون من اصل الحكمة القديمة انما الترتيب في الحكم مقدم على المفعولات انما
ولا ينافيه القوي الامكان في ان الحوادث المتعاقبة وان لم يكن حد وثم الا بعد حركة وتفرقة
وما قد تكن الحوادث الا بعد عتبه سوا جردت عن الزمان والكان لولا قترتها بها لا علم
الانفعال والتحقق وهما يعتبر بهما المسوقية بان زمان والكان بل هي في علم الحركات سوا كانت
تتكررات واستوفيات والباقي هي في قوة الجمع هو الاول بل ان كان جله والآخر بل ان كان
بعده وهو في فعله بل في وجوده بل الامكان وجبه كل بل الامكان وجبه كل بل انفسه وكمال
كله بل انفسه وغاية كل بل انفسه ووجوده بل الامكان وجبه كل بل الامكان وجبه كل بل انفسه
اشرفها والمقابل الاخر من الملائم الغير المحمود في الممكليات لا من ان يتعقبا وان
البلوغ الى الكمال الام او غير ذلك لانه انما وجودها فيها الضيقه لسبل اشكال الاعلام
بالحجبه جات بعد هاهن ينوع الذي العاطس التوسمي والتفاوت في سبب الزمان والي
عن الاول الحق ايضا عرف الامكانات وينضما عرفها متفاوتات الوجودات كالانقضاء واستنساخ
والانشاء وان قد سبقان نسبة الرجوع الى الامكان فنسبة تمام الانقضاء وان كل الرجوع وجوده
لا بد ان ينضم وضع شيء ليس برؤيه تبه هو سببها من واجبه الوجوده في الاخرى ليس واجب
الحصول في ذاته ولكن عن طريق النقاء القوة الفاعلة بالطلع والقوة المتفعلة بالطبع اعني
القوة المحركة والمادة المحركة يحصل من تقطعي وتيقن بان مشار الامكان والقوى هو البعد
عن ينوع الوجود والفتق والتجليات الفعلية والوجود هو القرب منه ولا كان جهة الانقضاء

مقدم

وعدم التعلق وعلاك الملائك والاشكال والوجود جهة الازمان والامتثال ونطاقه الممتدة والاشكال
وحيزه يكون الامكان اكثر يكون الشرط المتعلقان في غيرهما الاختلاف والفساد واعظم ولذا تلت جهات
العدم وصلت بعض راسيا للاختلاف يتحقق بعض شرطية الكون واسم تعلق بعض صلاهم اللين في
الامكان جعل الامكان الاستمدادي هو ان ما بالقوة من حيث هو بالقوة في خصوص الظرفية
كان الامكان الذات هو كما لا المهية المعززة عن الوجود على الاطلاق من حيث هي تلك على من الظرفية
وهو ان على في الحقيقة والنظرة والتمسك من الامكان الذي هو احد في الكيفيات استقراوية كونه
بالفعل من جهة اخرى غير جهة كونها قوة واسما بالاشكال المتعقبات وان كان بالقياس الى حصول
الصورة الامكانية لم بالقوة لكن بالقياس الى نفسه وكونه ذا صورة متوحد بالفعلي في انفس الاشياء
تأم الحق به خلافا لامكان الذات الذي هو امر سلبه بعض وليس له من جهة معنى تحصيله وان القوي
عليه فلا كان الاستمدادي هو امر مهيمن وصورة خاصة كالاشياء في اختلافها ايضا
الامر الامكان الزاوية لانه مطلق الوجود والعدم تا الشيء تأسس من قبل الفعل على غير استند عام
المهية باسكانها اياه ولذا الامكان الاستمدادي يزول عند طر يان ما هو استقراوي والمختلف
الامكان الذات الذي هو عجز عن المهية في تبه مطلقا نفسها او باعتبار عدم ذاتها في
ما لها قبل وجودها الخاص في فعلية المتوحد وعقده وجوده في نفس الامر لا يمكنه
الذات لكن في عجزه تبه المهية وما عجز المهية لا يزول فعله خارجة خلافا لكانه الاستمداد
الذي هو الواجب فلا يباح الفعلية فيه ناعدا لا كالمكانة المشددا في الاستدعاء المكنية من القوة
والفائتة والشرطان الامكان الزاوية منيع الامكان الاستمدادي وذلك لان المهيمن في